



التاريخ: 2018/04/09

خلال الربع الأول من العام 2018

الاحتلال الإسرائيلي يقتل 33 مواطناً فلسطينياً بينهم 6 قصر

الاحتلال يعتقل 2055 مواطناً فلسطينياً، بينهم 329 قاصراً، و37 امرأة

أجهزة أمن السلطة الفلسطينية تعتقل وتسدعي 777 مواطناً

4 مواطنين تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم في سجون السلطة

أجهزة أمن السلطة تفض 8 تجمعات سلمية بالفوة

أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا صباح اليوم تقريراً يرصد الجرائم المرتكبة بحق المواطنين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2018.

وقال التقرير أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام 2018 بقتل 33 مواطناً فلسطينياً من المحافظات الفلسطينية المختلفة، بينهم 6 قصر، وقد قتل هؤلاء المواطنون أثناء مشاركتهم في مسيرات احتجاجية أو أثناء عمليات اقتحام لقوات الاحتلال لبيئات الضحايا، كما قتل بعضهم بالتصفية المباشرة من قبل قوات الاحتلال.

ويرصد التقرير تعرض 2055 مواطناً فلسطينياً منهم 329 قاصراً و37 امرأة من مختلف مناطق فلسطين المحتلة لعمليات الاعتقالات على أيدي قوات الاحتلال والمستعربين خلال المواجهات أو بعد مداخلة منازل المواطنين الفلسطينيين أو أثناء عبورهم على الحواجز، وقد صُنح أغلب عمليات



الاعتقال تلك اعتداءات على المعتقلين بالضرب والإهانة وتفتيش المنزل وتخريب محتوياتها وبصادرة حواسب شخصية وسرقة مبالغ نقدية وصناعات ذهبية.

و خلال فترة عمل التقرير في الربع الأول من العام 2018 قامت الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية باعتقال 273 مواطناً من بعض مناطق القدس المحتلة والضفة الغربية، وقد جرت عملية الاعتقال بمداخلة منازل وأسكن عمل المعتقلين أو من الأسكن العائلي، وكان ذلك في الغالب دون إبراز إذن اعتقال قانوني من النيابة العامة.

وأضاف التقرير أنه خلال فترة الرصد المتواصل إليها واصلت الأجهزة الأمنية استخدام الاستدعاءات كوسيلة لتتكيل بالمواطنين، حيث تعرض 504 مواطناً للاستدعاء للحضور إلى المقرات الأمنية وبحسباً سفار جهزي لمخابرات العامة والأمن الوطني ليفرج عن أعينهم في نفس اليوم بعد التحقيق معهم واحتجازهم لساعات.

ولفت التقرير إلى أن طلاب الجامعات كانوا الأكثر استهدافاً بالاعتقال أو الاستدعاء حيث اعتقل واستدعي 96 طالباً من قبل السلطات الأمنية الفلسطينية للتحقيق معهم حول أنشطتهم الطلابية. ووفق التقرير خلال فترة عمله تعرض 4 معتقلين لتعذيب الوحشي والمعاملة الحادة من الكرامة، إضافة إلى الاحتجاز في أوضاع سيئة وغير آمنة، مع الحرمان من حقوق المحتجزين القانونية، كالقوة في الاتصال بمحاميه أو رؤية الأهل.

وأوضح أن قانون الجرائم الإلكترونية الذي أقره الرئيس محمود عباس، في 9 يوليو/تموز 2017، وحمل رقم 16 لسنة 2017، والذي يخص في ظاهره مكافحة الجرائم التي ترتكب على الشبكة العنكبونية، شكل انتهاكاً كبيراً يمس بصورة أساسية خصوصية المواطنين، وحاولت السلطات



الفلسطينية من خلاله شرعنة فمع حرية الرأي والتعبير، واتخاذ أعضاء لعمليات الاعتقال التعسفي التي ضلّت رموزاً سياسية وصحفيين بسبب ما يكتبونه على صفحاتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، أو مواقعهم الإلكترونية.

وكنيجة لذلك القانون تم إحالة أوراق الصحفي طارق أبو زيد لمحكمة الجنايات الكبرى على خلفية اتهامه في فضيتين كانت اتهم فيهما ثور. حول مسارسته لعمته كصحي، بتاريخ 13 مارس/أذار 2018 تم نقل منف الحكم في القضية رقم 2197 لعام 2016 من محكمة النضاح بمدينة نابلس شمال الضفة الغربية، إلى محكمة الجنايات الكبرى بدعوى عدم الاختصاص، وبتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2018، تم نقل منف فضيته رقم 3015 لعام 2017، واتهم فيها بارتكاب مخالفات وفق قانون الجرائم الإلكترونية، إلى محكمة الجنايات الكبرى.

وأشّر التقرير إلى قيام القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية باستخدام العنف في فض 8 تجمعات سلمية، من بينها 4 تجمعات كانت مواكب لاستقبال أسرى محررين من سجون الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى فض وقفات احتجاجية قام بها مواطنون فلسطينيون للاحتجاج والاعتراض على بعض قرارات الحكومية.

وأكد التقرير أن الجرائم التي ترتكبها السلطة الفلسطينية منذ سنوات بشكل منهجي وضمن خطة هجوم واسعة النطاق وتستهدف أفراد وسكوات بسبب الرأي السياسي جريمة ضد الإنسانية وفق اتفاقية روما استندت للمحكمة الجنائية الدولية مما يوجب سرعة البت في السكوى التي تقدمت بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا حول حالات تعذيب على يد أجهزة أمن السلطة الفلسطينية تم توحيها في الفترة من 2014/06/14 وما بعدها.



وأضاف التقرير أن التعاون الأمني من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية مع قوات الاحتلال الشعب المحتل جريمة حرب لمخالفة هذا التعاون اتفاقيات جنيف التي أمرت الدول وأي جهات أخرى بتوفير المساعدة والدعم للشعب المحتل ولا لقوات الاحتلال.

ودعا التقرير صنّاع القرار في العالم وعلى وجه الخصوص الذين يقدمون دعماً لقوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة أن يتخذوا مواقف حاسمة لوقف الجرائم التي ترتكب بحق الفلسطينيين وتقديم المسؤولين عنها للمحاسبة.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا